

مواجهة العنف واحترام حقوق الإنسان

كان العنف والشغب سيوصلان الحكومة عاجلاً أم آجلاً الى مرحلة المواجهة مع دعاة والمعرضين عليه كما منفيده. لم تشأ الحكومة في البداية أن تستخدم الفسحة القانونية التي لديها في مواجهة أولئك الدعاة والمعرضين. والهدف كان الخشية على الديمقراطية الوليدة والعملية السياسية الناشئة. ولما كان العنف قد استمر لسنوات، وتجاوز حدوده، وصلت الحكومة الى نقطة المواجهة وعدم التسامح، وحسب التعبير الحكومي: وجوب فرض القانون.

أن تجري عمليات اعتقال على خلفية ما شهدناه من عمليات شغب وعنف وتوتر مستمرة، مسألة متوقعة، ونقول مبررة قانوناً. فالحكومة لها الحق في فرض الأمن والإستقرار ضمن الإطار القانوني لصلحياتها، حفاظاً على مصالح المواطنين واستقرار عيشهم.

الأمر غير المبرر وغير المقبول أن لا تلتزم القوى الأمنية بالقانون الذي يضبط تصرفاتها سواء في مسألة الإحتجاز، أو توفير حقوق المعتقل، أو المحاكمة العادلة. حتى الآن، فإنه شابت مسألة الإحتجاز بعض الخروقات، يأتي في مقدمتها عدم السماح للمحتجزين بلقاء محامين يدافعون عنهم؛ وكذلك التأخير في الإعلان عن أماكن الإحتجاز.

مواجهة العنف والشغب أمر حظي بإجماع داخلي، كما توضح ذلك التصريحات والبيانات الصادرة من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، التي أدانت تصاعد العنف وتعريض المصالح العامة للخطر.

لكن اختراق القانون، في سبيل مواجهة ممارسي العنف، أمر آخر. فهذا الفعل هو ابتداءً خلاف القانون البحرينى، وخلاف الدستور ثانياً، والأهم أنه لا يساهم في مكافحة المعرضين والممارسين للعنف في الشارع. فضلاً عن ذلك، فإن تجاوز القانون من قبل قوى الأمن - أو بعضها - في تعاطيها مع (شباب المولوتوف!) والمعرضين لهم على العنف، يمنح الأخيرين تعاطفاً ودعمًا، ويضعف من الحجج التي تسوقها الأجهزة الحكومية بأنها تريد فرض القانون.

فرض القانون لا يعني تجاوزه. وتفعيله لا يعني مطلقاً أنه يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان، بل يعني في مضمونه حماية لها. لكن يجب التمييز بين (تفعيل) القانون وتطبيقه بالصرامة لمنع توسع العنف، وبين (تجاوز) القانون الذي قد يجرّ الى المزيد منه.

نعلم أن البحرين عانت من العنف غير المبرر لسنتين عديدة، ونعلم أن هامش الحرية استغل بشكل سيء لتخريب العملية السياسية، ونعلم أن الحكومة كانت تبحث عن حلول تصالحية مع أوضاع شاذة.. لكن حين تقرّر الصرامة فيجب أن لا يغيب عن البال، أن قوة البحرين إنما تكون باحترامها للقانون، وقوة أمنها إنما تكون بمواجهة العنف عبر القانون الذي هو سلاح العدل والإنصاف.

ما نريد قوله هنا وبشكل مختصر هو التالي: هناك إجماع على إدانة العنف، كما هناك إجماع على احترام القانون وحقوق الإنسان. فلتكن مكافحة العنف والشغب وفق القانون البحرينى، ووفق المعايير الحقوقية.

اقرأ

٤ البحرين: حتمية

المواجهة مع العنف

٦ الإنتخابات النيابية

وتعزيز حقوق الإنسان

٨ حجاج نايل: الحقوقيون

العرب حققوا إنجازات

١٠ هل تتراجع حقوق

الإنسان في البحرين؟



وفد المؤسسة الوطنية في سجن جو

معهم ملابسات الإضراب وما جرى من صدامات وما اتخذ من إجراءات. الوفد أبدى ارتياحه لمستوى الخدمات، وكذا مستوى الشفافية لدى مسؤولي السجن. وحسب الوسط (٢٠١٠/٨/١٢) في لقاءها مع السيد كمال الدين، فإن المؤسسة الوطنية سوف تصدر تقريراً بنتائج الزيارة وتوصياتها للجهات المعنية.

العنف ضد المرأة في تصاعد

أشارت أحدث إحصائيات أعدتها

ومعاقبة نحو ١٥٠ مضرِباً باليمن من الزيارة لمرتين متتاليتين.

وبناء على ما جرى، فقد تقدمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ٢٧/٧/٢٠١٠ بطلب عاجل من وزارة الداخلية لزيارة السجن، للوقوف على أوضاع السجناء، كما أن الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان قد تقدمت هي الأخرى بطلب مماثل، وقالت بأنها استلمت عشرات الشكاوى من السجناء وأهاليهم، تتعلق بتضييق ومنع زيارات، وعدم السماح بإدخال أطعمة من الخارج. وفي ٥/٨/٢٠١٠ التقى الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان الأستاذ عبدالله الدرّازي وبعض أهالي النزلاء بالعميد ابراهيم حبيب الغيث المفتش العام بوزارة الداخلية، لمناقشة مستجدات الأوضاع في السجن.

وفي ١٠/٨/٢٠١٠ زار وفد من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وفي مقدمهم رئيس المؤسسة السيد سلمان كمال الدين، سجن جو، واطلع على أوضاع النزلاء والتقى بالعديد منهم، حيث ناقش

سجن جو: إضراب، صدار، تحقيق

نفذ نحو ٣٠٠ سجين إضراباً عاماً في سجن جو المركزي وذلك في ٢٥/٧/٢٠١٠ مطالبين تحسين أوضاعهم التي أخذت بالتراجع بعد أن تم منع إدخال الأطعمة من الخارج، وعدم السماح للسجناء بممارسة الرياضة، حسب المضربين، الذين طالبوا بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق في الأوضاع، على أن يشارك فيها حقوقيون. أما السلطات الأمنية فتقول بأن مجموعة من النزلاء في السجن امتنعوا عن تناول الطعام ورفضوا الإنصياع للأوامر، وطالبوا بإبقاء أبواب الحجر والعنابر مفتوحة، وكذلك تمديد أوقات الرياضة حتى منتصف الليل، والسماح بحيازة أدوات خطيرة (أمواس حلاقة). وقد أدى الإضراب ومحاولة فكّه الى صدامات انتهت بوقوع إصابة واحدة بسيطة، حسب الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان؛ وانتهى الأمر بفك الإضراب

الهلك: تطبيق القانون حرصاً على السلم الأهلي

موضحاً أنه (لا بدّ من تصحيح أوضاع المؤسسات التي لا تستند إلى أي أساس قانوني، أو من هم خارج القانون، ودعوتهم للعمل



ضمن القانون الذي ينظم المؤسسات التي تمارس أنشطتها في مملكتنا العزيزة في إطار قانوني

واضح، كما هو الحال في دول العالم المتقدم). وأكد الملك على أن الإجراءات الأمنية الأخيرة ستكون في إطار القانون (انطلاقاً من أننا نعيش في بلد المؤسسات والقانون، فإن ما تم من إجراءات أمنية مؤخراً ستحول جميعها إلى القضاء، حيث أن هذا هو النهج الدستوري والحضاري المتعارف عليه).

إيقاف كل أنواع التحريض التي يقوم بها بعض المحرضين للإساءة والتفجير بأبنائنا، ويتحمل هؤلاء المحرضون المسؤولية كاملة عن ذلك، وعليهم التوقف منذ الآن عن هذه الأعمال والممارسات المشينة، وعلى وزارة الداخلية والوزارات المعنية اتخاذ الإجراءات لمنعهم من ذلك، حرصاً على السلم الأهلي، وعلى أبنائنا من الخطر، وحماية لوطننا العزيز ومواطنيه الكرام).

ودعا الملك في ١٧/٨/٢٠١٠، الى تصحيح أوضاع المؤسسات التي تعمل خارج إطار القانون، وترفض تصحيح أوضاعها وفق القانون، في إشارة - فيما يبدو - الى حركة حق، والوفاء الإسلامي، ومركز البحرين لحقوق الإنسان المنحل،

قال ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في تصريح له بداية شهر رمضان، وبالتحديد في ١٢/٨/٢٠١٠ بأن هناك بعضاً (من المواطنين يصرون أن يبقوا خارج وطنهم ويسببون له ولأنفسهم بدون سبب) موضحاً أن (بمقدرتهم الحضور لبلدهم والعمل وإبداء آرائهم بكل حرية، فالأبواب مفتوحة للجميع مشاركين أهلهم هذا الشهر الفضيل). وشدد الملك في اليوم التالي (١٣/٨/٢٠١٠) على ضرورة (تطبيق القوانين بدون أي تهاون في وجه أي عمل يهدف للوقوف في طريق مسيرتنا التنموية والحضارية، وخاصة أن أبواب التعبير عن الرأي بالطرق القانونية مفتوحة للجميع)، مضيفاً بأنه (يجب

جميعات نسائية تستقبل النساء المعنفات، بأن العنف يشقى أشكاله قد تزايد في الآونة الأخيرة ضد المرأة. فقد بلغ عدد حالات العنف الأسري التي واجهتها المرأة خلال النصف الأول من هذا العام نحو ٩٢٨ حالة. وذكرت الإحصائيات بأن شهر مايو الماضي كان الأكثر عنفاً ضد النساء حيث ارتفعت حالات الإعتداء ضد المعنفات إلى ١٥٣ حالة، فيما بلغت نسبة العنف ضد الرجال من قبل زوجاتهم وفقاً للإحصائيات الجديدة نحو ١٠٪ من مجموع الحالات وقد تمثلت في الضرب والتعدي بالكلام الفظ. هذا وقد احتل العنف بضرب النساء صدارة عمليات التعنيف الأخرى التي استخدمها الرجال ضد زوجاتهم. وبينت الإحصائيات بأن الزوجة هي الضحية الأولى للعنف، ويأتي الأولاد بعدها في المرتبة.

الجهات السياسية: إجاء على إدانة العنف

أعربت الجمعيات السياسية الست في بيان لها صدر في ٢٠١٠/٨/١٦ عن قلقها البالغ للتطورات الأمنية المتسارعة، مؤكدة حق الموقوفين في الإفراج الفوري أو تقديمهم لمحاكمة عادلة غير ميسسة، وذلك عملاً بالمادة ٢٠ فقرة (ج) من الدستور التي تنص على أن (المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقاً للقانون). ورفضت الجمعيات أعمال العنف والتخريب والحرق والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة، وبالدرجة نفسها رفضت الاستخدام المفرط للقوة من قبل رجال الأمن.

كما رفضت الجمعيات السياسية تلك (وهي العمل الوطني الديمقراطي/ وعد؛ العمل الإسلامي/ أمل؛ الإخاء الوطني؛ المنبر الديمقراطي التقدمي؛ الوفاق الوطني الإسلامية؛ التجمع القومي الديمقراطي) ما

أسمته بعمليات النفخ الطائفي في المسائل ذات البعد السياسي والحقوقى، لأن من شأن التشنُّج الطائفي دفع المجتمع والدولة إلى المزيد من الاحتقان الأمني والسياسي وتهديد السلم الأهلي والأمن الاجتماعي. وأكدت الجمعيات في بيانها على إيمانها بالحوار السياسي الحضاري الجاد بين كل القوى السياسية والاجتماعية، وبينها وبين الجهات الرسمية، باعتبار أن الحوار يشكل نقطة الالتقاء والوقوف على متطلبات مختلف الأطراف والأطراف ومرئياتها، ويساهم في نزع فتيل أي توتر أمني وسياسي.

على صعيد آخر، أكدت جمعية المنبر الوطني الإسلامي على ضرورة تطبيق القانون بدون تهاون، مشيرة إلى أن البحرين (تتمتع بمساحة كبيرة من الحريات العامة وحقوق الإنسان غير مسبوقه، وهي في مراحل متقدمة مقارنة بدول كثيرة في المنطقة، وأصبح كل مواطن قادر على أن يوصل صوته بمختلف الوسائل إلى المسؤولين، ويقول رأيه بصراحة في كل ما يجري من خلال صحافة حرة، أو عن طريق ممثليه في مجلس النواب، وبالتالي لا يوجد مبرر لتجاوز القانون واستخدام العنف في التعبير عن الآراء).

وزير الداخلية: سنحاسب بقوة القانون

في تعليق له على عمليات الإحتجاز الأخيرة لعشرات من المشاركين في أحداث الشغب والمعرضين عليه، قال وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة (٢٠١٠/٨/١٩): (إن من يرصد الوضع الأمني في الفترة الماضية واستمرار عمليات التحريض والتخريب يدرك ما يسبب ذلك من خطر على حياة الناس وأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، وأثر ذلك على سمعة البلاد في الداخل والخارج). وأشار الوزير الى ظهور مؤشرات لمواجهة أهلية، وزيادة في الاتهامات للدولة بالتردد في معالجة الوضع (الأمر الذي استوجب زيادة التعاطي مع هذا الوضع الأمني الراهن، ووضع حد لهذا الانفلات الأمني والسياسي) على حد قوله.

وفيما يتعلق بزيادة الإجراءات الأمنية قال بأن ذلك جاء (بسبب زيادة الأعمال التخريبية التي استمرت، بل نشطت، حتى في شهر رمضان الفضيل). وأشار الوزير إلى أن (تفاقم الخطر يؤثر على السلم الأهلي وما قد يترتب على ذلك من عواقب وطنية وخيمة، وهو أمر غير قابل للمخاطرة والتأجيل)، موضحاً طبيعة (التعامل مع عمليات التخريب خلال السنوات الماضية بالتسامح

والعفو من جلاله الملك، والصفح المرة تلو المرة حيث بلغ عدد من نالوا العفو الملكي الكريم ٢٣٨٧ شخصاً). وتابع بأن (الرعاية والاهتمام والعمل الدؤوب من قبل الدولة لتوفير الحياة الكريمة للمواطنين



من الأمان والسكن، والرعاية الصحية، والمعونات الاجتماعية، وتحسين الأجور والرواتب، وكل التشريعات الوطنية التي تم إصدارها لصالح المواطنين.. لم تحظ بأي التزام لتغيير السلوك الذي انتهجه المتورطون بأعمال التخريب، بل بقوا على ما هم عليه، حيث لوحظ أن بعض من تم العفو عنهم.. ألقى القبض عليهم مرة أخرى متلبسين بأفعال مخرقة بالأمن والنظام).

وانتهى الوزير الى القول: (اليوم أعلنها صراحة أننا وبقوة القانون سنحاسب على الصغيرة قبل الكبيرة ليسود النظام) مضيفاً: (يجب أن يعرف الكبير والصغير أن ما يحدث في الشارع ليس لهواً وتهريجاً بل جرماً خطيراً ظاهراً، وإرهاهاً محرماً شرعاً، ومجرماً قانوناً).

البحرين: حتية الهواجة، مع دعاة العنف

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

يبدو أن هذا لم ينجح هو الآخر. على العكس من ذلك، فإن العملية السياسية قد تضررت بنحو أو بآخر بسبب العنف، على الأقل فإنها فقدت بعض زخمها بسبب تصاعده. وحتى العملية التنموية أصابها بعض العطب خاصة في المناطق التي شهدت شغباً متواصلاً لسنوات عديدة.

ما يختلف هذه المرة عن مواجهات المرحلة الماضية، هو أن الإعتقالات في الماضي كانت تصيب منفذي أعمال الشغب، وهم في جملتهم من الشبان الصغار، الذين عادة ما يسجنون لفترة محدودة ثم يطلق سراحهم. بينما استهدفت الإعتقالات الأخيرة الى جانب أولئك، المحرضين على العنف (قولاً وفعلاً وعبر البيانات والخطب وغيرها). والمقصود هنا: القيادات السياسية المعارضة التي لا تؤمن بأصل النظام السياسي، ولا ترى أنها ملزمة بالقانون والنظام في تحركها السياسي، ابتداءً من تسجيل ذاتها كجمعية سياسية وانتهاءً بأخذ ترخيص للإعتصام أو للتظاهر، بل أنها لا ترى نفسها ملزمة بالعمل السلمي، وتقول بأن إشعال الحرائق واستخدام المولوتوف وقطع الكهرباء والشوارع يدخل ضمن الأعمال السلمية. هذه القيادات كانت تأمل بأن يتوتر الوضع من خلال رد فعل قوى الأمن على أعمال الشغب العنيفة (من وجهة نظرها مباحة) فتحدث المواجهات ويقع الجرحى ويعتقل المشاغبون، ليتطور الأمر الى صدامات أوسع تأتي على العملية السياسية

ما جرى في البحرين مؤخراً كان متوقعا، وكان يمثل النتيجة الطبيعية والمنطقية للمسار السياسي والأمني الذي مضت عليه البلاد منذ عقد تقريبا. الإعتقالات الأخيرة التي جاءت على موج من العنف والحرائق والشغب وقطع الطرقات وتخريب الممتلكات، كانت متوقعة، وهي - حسب المعطيات الحاضرة - تمثل منعطفاً في المواجهة مع القوى التي تتهمها الحكومة بالتحريض على أعمال الشغب والعنف. قرار الحكومة بالمواجهة مع حملة العنف جاء متأخراً، بالنسبة للبعض. وعند آخرين فإنه جاء في وقته كرد فعل على توسع أعمال الشغب واستهدافها للطرق السريعة بالقطع وبأماكن تجارية وسياحية واجتماعية لم تطلها يد الشغب في سنوات سابقة، ما دفع بالحكومة الى التصرف بحزم لوقف التداعيات الأمنية.

أياً كان الحال، كان من الصعب الجمع بين عملية سياسية ديمقراطية ناشئة من جهة، وعنف وشغب من جهة أخرى. لقد ولدا. العملية السياسية الديمقراطية والعنف - في وقت واحد، وكان لا بد لأحدهما أن يقرر مسار الدولة.

يبدو الآن أن محاولة الحكومة الفصل بين المسارين الأمني والسياسي من أجل تجنب العملية السياسية الأذى وهي في طور النشوء، لم تنجح. ويبدو أيضاً أن الرهان على زخم العملية السياسية في جذب التيار المتشدد الذي يعيش الماضي للمشاركة والبناء بحيث يمتص فائض احتقانه..

نفسها. النظام كان يقدم رجلاً ويؤخر أخرى، مدركاً أن الصدام ليس في مصلحة البلد، ولكن هذا التردد فهم منه المتشددون بأنه يمثل ضعفاً، واستخدموا كل ما لديهم من بضاعة العنف ولغة الشتائم، حتى لم يبق هناك باب للصالح والإصلاح، فكانت المواجهة الأخيرة، التي يمكن القول الآن بأنها مواجهة طالما تمناها دعاة الشغب والعنف والمعرضون عليه. بيد أنها وخلاف توقعهم لم تكن في صالحهم.

الآن وقد قررت الحكومة المواجهة الشاملة مع المشاغبيين ومع محرّضيهم، يبقى التساؤل مشروعا حول مدى الإلتزام الرسمي بمعايير حقوق الإنسان في مسائل الإحتجاز والتحقيق والمحاكمة. فمما لا شك فيه أن هناك تجاوزات قد وقعت، مثل عدم توفير حقوق المحتجز في الحصول على محامي، وفي لقاء أهله ومعرفة مكان

احتجازه، ووفق أي قانون احتجز. بعض هذه الأمور تمّ تلافيها والإجابة عليها، وبعضها تم تأخيرها وهو أمر سبب بعض القلق للمنظمات الحقوقية الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والتي أصدرت بيانات في هذا الشأن.

لا يوجد اعتراض على حق الحكومة في فرض الأمن والإستقرار، ولا في مكافحة الشغب ودعاة العنف، ولا في التوقيف والإحتجاز والتحقيق مع كل من يخلّ بالأمن ويحرّض عليه. إنما المسألة في مدى التزام الحكومة بالحقوق القانونية والطبيعية للمحتجز التي شرعتها قوانين الدولة والمواثيق الدولية. وإن أي إخلال بتلك الحقوق يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان.

السؤال الآخر: الى أين ستصل الأمور؟

على الأرض هناك العديد من الإجراءات الأمنية التي تحول دون الإستمرار في أعمال العنف والحرائق وقطع الطرقات وحرق محولات الكهرباء وغيرها. يفترض أن يتقلص العنف في الشارع اعتماداً على حجم التواجد الأمني. كما أن التحريض الداخلي على العنف توقّف تقريباً، وهناك إجماع سياسي من قبل الفرقاء المختلفين أو المؤيدين للحكومة على إدانة العنف والشغب، وأن من حقها فرض الأمن وبسط سلطة القانون.

على المسار القضائي قد تتخذ المسألة مساراً يختلف عن المرات السابقة من تسامح أو عفو يصدره الملك. بمعنى قد تصدر أحكام بالسجن. لكن ما يهمنا هنا وما يفترض أن يكون، هو ضمان أن تكون المحاكمات نزيهة، وتحت سمع وبصر العالم، وبحضور جهات حقوقية. أما على المسار السياسي، فيفترض

أن تنتهي المواجهة الأمنية وذيولها الأساسية قبيل الإنتخابات في ٢٣ أكتوبر القادم.

هناك من يعتقد بأن الإنتخابات ستكون باردة نسبياً من جهة الحماسة اليها بسبب الأوضاع الأمنية وإفرازاتها ووجود محتجزين. آخرون يعتقدون بأن الحكومة ستوفر المحفزات الكافية لخوض الإنتخابات في حينه. أما جمعية الوفاق، أكبر حزب سياسي بحريني، فقالت بأن الأحداث لن تؤثر على مشاركتها في الإنتخابات القادمة. ولكن الوفاق - فيما يبدو - بحاجة الى بذل جهود أكبر لإقناع ناخبها للنزول والمشاركة، إذا ما أرادت الحصول على ذات العدد من المقاعد التي حصدها في انتخابات ٢٠٠٦.

لقد وصف البعض ما جرى بأنه مواجهة بين (حكومة سنيّة) والمواطنين الشيعة في البحرين. هذا البعض يشمل سنّة وشيعة، رأوا الأمور السياسية بعين طائفية؛ وهناك من أراد تثبيت هذا التوصيف لمصلحة سياسية رآها، وهو البحث عن اصطفاة ضد خصمه السياسي، إما للقول بأن الشيعة مستهدفون، أو أن السنّة ونظام الحكم السنّي نفسه مستهدف. المسألة بالطبع ليست كذلك. فجنح التشدد والعنف لا يمثل الأكثرية الشيعية التي تشارك في العملية السياسية، والتي لها مؤسساتها ورجالها ومصالحها البعيدة كل البعد عن الأفكار المتشددة. هذه الأكثرية الشيعية لا ترى ذاتها في تناقض مع الحكومة، ولا هي تشعر بأنها مستهدفة في المواجهة مع دعاة الشغب والمروجين له. وقد سبق للشيخ علي سلمان، رئيس جمعية الوفاق، أن قال في صلاة الجمعة بأن الشيعة في أكثرهم متضررون ومستأوون من

أعمال الشغب.

أيضاً أراد البعض أن يأخذ ما جرى في البحرين ضمن معطيات الصراع الإقليمي، وتوجيه الحدث وكأنه مؤامرة إيرانية؛ من ذلك ما نشرته القبس الكويتية (٢١/٨/٢٠١٠) التي نسبت لتقرير (استخباري بحريني) بأن هناك شبكة تضم ٢٥٠ شخصاً القي القبض عليهم في البحرين قبل أيام، وقالت انهم ينتمون لجهة عسكرية في إيران، وأن هؤلاء سيتحركون في حال هوجمت الأخيرة. بالطبع نفى جهاز الأمن الوطني البحريني الخبر في ٢٣/٨/٢٠١٠، وقال أن المعتقلين لا علاقة لهم بإيران. وحسب النص فإنه: (ينفي وجود أية علاقة أو ارتباط بين العناصر التي تم إلقاء القبض عليها والجمهورية الإسلامية الإيرانية).

لا يعني هذا كله بأن دعاة الشغب والعنف سينتهون، وأن العملية السياسية صارت بمنجى من ذلك. الأرجح أنه سيبقى هناك من هو معترض على أصل النظام السياسي، وليس العملية السياسية فحسب، وضمن هذا الحد فإن أمثال هؤلاء لن يستطيعوا أن يمارسوا عنفاً في الشارع، أو الترويج له.

بعد أن يهدأ الغبار، وتنتهي الحرائق من شوارع البحرين، تحتاج العملية السياسية نفسها الى انطلاقة وزخم جديدين يعيدان الروح الى الحياة السياسية التي أصابها بعض البرود، وذلك عبر تقوية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ وكذلك من خلال أداء أفضل لمجلس النواب؛ وإقرار قوانين جديدة توسع من هامش حرية التعبير وتنظم العمل والمبادرات السياسية والأهلية، ومن بين القوانين المنتظرة: قانون الصحافة، وقانون الجمعيات غير الحكومية، وغيرها.

البحرين: الانتخابات النيابية وتعزيز حقوق الإنسان

ويجب التذكير بأهمية الانتخابات وبدور النخب السياسية وأثرها في احتواء النزعات المذهبية والقبلية واحتواء الولاءات الإثنية في المجتمع البحريني، لا العمل على إنكائها. فالبرامج السياسية للجمعيات السياسية ينبغي أن تقوم على أسس وطنية شاملة وأن تبعد عن التضييق والولاء المذهبي. أيضاً، فإن الانتخابات بما تشمله من تعبير عن رأي، ومن حرية تجمّع، ومن مساهمة في صناعة القرار السياسي، تعدّ وسيلة سلمية مثلى في مكافحة نزعات العنف التي عادة ما يصاب بها أفراد المجتمعات التي تحكمها أنظمة مستبدّة. كما أن الانتخابات تنتج وسائل وآليات مراقبة ومحاسبة للمسؤولين ومكافحة للفساد بنحو أو بآخر، اللهم إلا أن تكون العملية سياسية شكلية لا فائدة منها.



من الانتخابات النيابية السابقة

دور المهتجع الهدني في الانتخابات

ولكي تكتمل الانتخابات لا بد من تعزيز المشاركة السياسية للجميع دون إقصاء، وتعزيز مشاركة المواطنين في انتخابات حرة ونزيهة، وقد يتطلب ذلك تنفيذ عدة إجراءات وفعاليات من الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، مثل عقد مائدة مستديرة وندوات ومؤتمرات وحلقات نقاش يشارك فيها الجمعيات السياسية وممثلو مؤسسات المجتمع المدني والمواطنون لمناقشة سبل ووسائل تعزيز قيام انتخابات حرة ونزيهة، وكيفية انخراط الجميع فيها. وتهدف هذه الفعاليات إلى رفع وعي المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني بالمعايير الدولية للانتخابات

الأمية، والعوائق اللغوية، والفقر، أو ما يعيق حرية التنقل مما يحول دون تمكن الأشخاص المؤهلين للانتخاب من ممارسة حقوقهم بصورة فعلية. كما يجب أن تُكفل للمتبعين بحق الانتخاب حرية اختيار المرشحين؛ ولا يمكن تصور مثل هذه المشاركة الانتخابية دون كفالة حرية التعبير والاجتماع وتكوين الجمعيات. من هنا تنبع أهمية المشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع دون اقصاء. فالانتخابات هي أهم آليات الإصلاح السياسي، حين تشارك فيها بفاعلية كافة القوى السياسية، وكافة شرائح المجتمع.

الحاجة لمشاركة كل الجهات السياسية

تمثل الانتخابات القادمة في البحرين فرصة كبيرة لتعزيز عملية الإصلاح السياسي وتأكيد التحول الديمقراطي، إضافة إلى التعرف على أحجام القوى السياسية والاجتماعية وأوزانها في المجتمع البحريني، والبحث في أسباب تراجع أو تقدم نفوذ هذه القوى أو تلك؛ وكذلك البحث فيما إذا كانت بعض القوى السياسية قد نجحت في كطف ثمار مشاركتها وانخراطها في العملية السياسية، أم أنها دفعت ثمن هذا الانخراط من سمعتها ومكانتها ومن رصيدها الجماهيري.

وتتيح الانتخابات فرصة أيضاً للقوى السياسية التي قاطعت الانتخابات السابقة في قياس مدى التزاماتها الوطنية تجاه العملية السياسية برمتها، ومدى استعدادها للمساهمة بإيجابية في إدارة الشؤون العامة للوطن وتحمل المسؤولية. وهذا حق من حقوق الإنسان كفلته المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المشار إليها أعلاه. لقد شهدت الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢ مقاطعة أربع جمعيات سياسية هي: جمعية الوفاق، التي تعتبر أقوى الجمعيات السياسية في البحرين، كما قاطعتها جمعيات: العمل الوطني الديمقراطي، والتجمع القومي الديمقراطي، والعمل الإسلامي. ولكن الجميع عدا (العمل الإسلامي) عادت وشاركت في انتخابات عام ٢٠٠٦.

تقترب البحرين من التاريخ المضروب لعقد الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في ٢٣ أكتوبر القادم، وهي الانتخابات الثالثة منذ أن دخلت البحرين عهد الإصلاح السياسي قبل عشر سنوات، سعياً لجعل البحرين ضمن الديمقراطيات الناشئة في العالم. ولا يخفى أن الانتخابات البرلمانية القادمة تحظى بأهمية قصوى من جهة تأكيدها على المسار الديمقراطي البحريني؛ ومن جهة الصراع مع قوى التشدد والعنف التي تريد تخريب العملية السياسية؛ وكذلك من جهة التوترات الإقليمية التي تنعكس على المنطقة - والبحرين من ضمنها - سلباً، ما يجعل الاستقرار السياسي القائم على حراك انتخابي ديمقراطي عملاً ضرورياً في تجنب القلاقل والمشاكل التي قد ترد من المحيط وتؤثر في الداخل البحريني.

هناك تجربتان ديمقراطيتان في الخليج، الأولى هي التجربة الكويتية، وهي تجربة بدأت منذ الستينيات الميلادية من القرن الماضي؛ والأخرى هي التجربة البحرينية التي انقطعت في السبعينيات الميلادية الماضية ثم عادت مرة أخرى في عام ٢٠٠٠ عبر مشروع إصلاحية قيادة ملك البحرين. من الواضح أن برلمان البحرين لا يتمتع بالصلاحيات التي يتمتع بها برلمان الكويت؛ فمشاريع القوانين التي يعتمدها مجلس النواب البحريني، يتعين أن يقرها أيضاً مجلس الشورى المعين، حتى تكون سارية المفعول. بيد أن هذا لا يقدح في الدور الحيوي الذي يلعبه البرلمان البحريني، وإن كانت هناك حاجة لمساحة أكبر من الصلاحيات حتى يستطيع البرلمان مواكبة التحول السياسي المستمر في البحرين.

تقر المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بـ (حق كل مواطن في أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، وحقه في أن ينتخب أو يُنتخب). وبذا تكون الانتخابات حقاً أصيلاً لكل مواطن ومواطنة للمساهمة في إدارة شؤون الدولة. ويجب أن تستند المشاركة في الانتخابات إلى معايير موضوعية ومعقولة مثل: ضمان حق المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وإجراء انتخابات دورية نزيهة بموجب القانون؛ على أن تكون ممارسة الحق في الانتخاب ممارسة فعلية وليست صورية. وينبغي أن تتخذ تدابير إيجابية للتغلب على صعوبات معينة من قبيل

الحرية والنزاهة، والدور الذي يمكن أن تؤديه في مجال تعزيز المشاركة في الانتخابات، إضافة إلى تعزيز مفهوم المواطنة. ويجدر بنا التأكيد على مفهوم المواطنة كمصدر أساسي للحقوق والواجبات، لا مكان فيه للتمييز بين المواطنين على أساس العرق واللون والدين والجنس والمعتقد والمذهب. وبوجه عام يجب أن تشمل العملية الانتخابية على الحد الأدنى من المعايير الدولية والتي سنتطرق إليها في العدد القادم.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى ضرورة أن يلعب المجتمع المدني دوراً في تفعيل الحوار حول الآليات المطلوبة لإجراء انتخابات برلمانية ديمقراطية ونزيهة وشفافة، وإلى دوره في حث القوى السياسية والمواطنين على الانخراط في الانتخابات. وعلى المجتمع المدني تشجيع القوى السياسية على تعزيز مشاركة الشباب في العملية الانتخابية بكافة مراحلها والعمل على رفع الوعي لدى الشباب حول المعايير الدستورية والدولية للانتخابات الحرة والنزيهة وأهمية المشاركة فيها.

نظام الكوتا بين

الرفض والتأييد

استطاعت المرأة البحرينية من خلال مؤسسات الحكم المحلي والإدارة البلدية وانخراطها في الجمعيات الأهلية والمؤسسات الطوعية والمجالس الاستشارية الوطنية، مثل المجلس الأعلى لشؤون المرأة، أن تطور مشاركة المرأة السياسية في إدارة الشؤون العامة في المجتمع البحريني. لكن المرأة فشلت في الجملة في الوصول إلى البرلمان البحريني عبر الانتخابات، لأسباب عديدة من بينها الثقافة الخاصة بالمجتمع، وبسبب ضعف إمكانات المرأة وعدم حصولها على دعم من الجمعيات السياسية الفاعلة في الساحة. من هنا، طرحت فكرة نظام الكوتا (الحصص) بحيث تخصص مقاعد في مجلس النواب للنساء. الفكرة أيدها الاتحاد النسائي للمرأة والجمعيات النسائية المنضوية تحته؛ في حين رفضت الفكرة المجلس الأعلى للمرأة.

المؤيدون يعتقدون بأن نظام الكوتا عبارة عن إجراء مرحلي لتعزيز مشاركة المرأة السياسية عن طريق تخصيص مقاعد للنساء سواء في البرلمان أو البلديات، أو عبارة عن

آلية لمواجهة تهميش المرأة في مواقع صنع القرار. ويبقى السؤال قائماً حول مدى إسهام نظام (الكوتا) في تعزيز تمثيل المرأة في البرلمان البحريني. وكانت المرأة البحرينية قد شاركت لأول مرة في انتخابات عام ٢٠٠٢ ترشيحاً وانتخاباً ولم تفز بأي مقعد. وفي الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٦ ترشحت ١٦ امرأة فازت واحدة فقط بالترشيح.

أما الراضون لنظام الكوتا فيرون بأن المجتمع البحريني يجب أن ينضج ثقافياً وسياسياً بحيث لا يرى في ترشيح وانتخاب المرأة أمراً غريباً أو غير مألوف، كما أن المرأة نفسها بحاجة إلى بذل الجهد للوصول إلى البرلمان شأنها شأن الرجل بدون الحاجة إلى قرار خاص بها، أو يعطف عليها. زد على ذلك، فإن هناك صعوبة في إجراء تعديلات دستورية تكون مقبولة أصلاً بحيث تثبت نظام الكوتا وتمنح المرأة نسبة من مقاعد مجلس النواب (٣٠٪ مثلاً).

تضوين حقوق الإنسان

في برامج المرشحين

هناك ضرورة لتضمين حقوق الإنسان في برامج المرشحين للانتخابات القادمة، لأن ذلك الالتزام الحقوقي سيؤدي للمزيد من الاستقرار السياسي واحترام حقوق الإنسان والابتعاد عن العنف الطائفي. وتكمن أهمية هذا الالتزام في أنه يجعل المنشغلين بالسياسة يسعون لإصلاح أوضاع حقوق الإنسان كأمر ذي أولوية قصوى في أجندتهم عندما يصلون إلى مقاعد البرلمان. ويترتب على ذلك التزام أخلاقي من جانبهم بالإيفاء بوعدهم أثناء الحملة الانتخابية. فإصلاح التشريعات التي لا تتماشى مع الصوكوك الدولية لحقوق الإنسان، هو بداية الطريق الصحيح نحو احترام حقوق الإنسان من قبل المؤسسات والأجهزة التنفيذية المعنية. ويقع على عاتق المجتمع المدني في البحرين عبء كبير في الضغط على المرشحين والمرشحات من أجل تضمين حقوق الإنسان في برامجهم الانتخابية.

مراقبة الانتخابات

مراقبة الانتخابات مسألة داخلية تتعلق

بالدولة. لذا يجب عليها توفير البيئة الملائمة للمراقبين الوطنيين. وكانت جمعيتا الشفافية والبحرينية لحقوق الإنسان قد شاركتا في مراقبة الانتخابات الماضية في البحرين، كما شاركت في مراقبة الانتخابات التشريعية في عدة دول، منها: الكويت ولبنان. الخبرات الوطنية متوفرة لإنجاز مثل هذا العمل الرقابي. لكن بعض الدول لديها تحفظ على وجود مراقبين أجانب للانتخابات، أو حتى أن تقوم الأمم المتحدة بعملية الرقابة. معلوم أن الأمم المتحدة قامت بمراقبة سلامة العملية الانتخابية في عدد من الدول في مناطق العالم المختلفة، وبشكل خاص في الدول ذات التجارب الديمقراطية الهشة، خاصة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، أو ضمن ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدات في سياق عملية بناء مؤسسات الدولة (البوسنة والهرسك مثلاً). وبصورة عامة يتم تحديد طبيعة ونوعية المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة بشأن الانتخابات على ضوء الظروف الخاصة بالدولة المعنية.

حتى الآن، فإن الحكومة البحرينية لديها موقف من وجود مراقبين أجانب، وقد وافقت على الرقابة المحلية على الانتخابات، ولا يبدو أن هناك إصراراً من المجتمع المدني على وجود مراقبين أجانب للانتخابات، ولم يظهر في الانتخابات الماضية ما يشير إلى عمليات تزوير أو ما يستدعي وجود أولئك المراقبين. بيد أنه يجب على الحكومة البحرينية أن توفر كافة المساعدات وتهيئة الظروف التي تساعد تلك المنظمات الأهلية والمراقبين المحليين على القيام بعملهم. فمثل هذه الرقابة الداخلية مهمة لإكساب العملية الانتخابية المصداقية التي يجب أن تتمتع بها. وتمر عملية المراقبة بعدة مراحل منها: فترة الإعداد للعملية الانتخابية شاملة فترة الحملة الانتخابية؛ تسجيل الناخبين؛ التصويت؛ فرز الأصوات؛ النتائج والمتابعة.

هذا ويدعو مرصد البحرين لحقوق الإنسان إلى تنظيم عمليات الرقابة على الانتخابات التشريعية والبلدية القادمة، وتسهيل عمل المراقبين ليقوموا بدورهم على أكمل وجه، ضماناً لنزاهة الانتخابات، وتأكيداً لعدم تدخل الأجهزة الحكومية فيها. كما يدعو المرصد إلى الابتعاد عن أية ممارسات من شأنها أن تلقي ظلالاً من الشك على صدقية ونزاهة الانتخابات.



حجاج نايل

حجاج نايل:

الحركة العربية لحقوق الإنسان حققت الكثير من طموحاتها

(البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان) منظمة حقوقية إقليمية تعنى بالدفاع عن نشطاء حقوق الإنسان في العالم العربي، وهي في أهدافها تشبه منظمة (فرونت لاين) التي تعمل على المستوى الدولي من مركزها في إيرلندا. لقد تأسس في القاهرة: البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان في أبريل ١٩٩٧، كتطور عملي وإيجابي لعملية الحوار الجماعي المتواصل حول مشكلات واحتياجات وطموحات الناشطين والعاملين في حقل حقوق الإنسان. وعلى مدى سنوات طويلة قدم البرنامج خدماته للناشطين الحقوقيين في مختلف البلدان العربية. (المركز البحريني) التقت الأستاذ حجاج نايل، رئيس البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ووجهت له أسئلتها فكانت على النحو التالي:

الى أي مدى إستطعتم تحقيق الطموحات التي من أجلها أسس البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان؟

في مصر أو غيرها كتونس والمغرب وسوريا وغيرها من البلدان.

لقد استهل البرنامج بداياته العملية والنشطاء لا يستطيعون التنفس في المنطقة العربية، ووجدت يومها بلدان كاملة لم يكن بها أية منظمات أو جمعيات حقوقية مثل: السعودية وليبيا؛ وهناك بلدان كانت الحركة الحقوقية تعمل من خارجها (من المنفى) مثل السودان، والتي نشط منها المنظمة السودانية لحقوق الإنسان بالقاهرة، والبحرين التي عملت المنظمة البحرينية لحقوق الإنسان في التسعينيات الميلادية الماضية من أوروبا، واللجنة البحرينية لحقوق الإنسان التي اتخذت من دمشق مقراً لها، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والتي لم تقبل أية دولة عربية بتأسيسها على أراضيها فسجلت نفسها في قبرص.

من هنا كانت الحاجة لإنشاء وتأسيس البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان للدفاع عن النشطاء أينما كانوا ومناقشة مشكلاتهم واحتياجاتهم والتعبير عن مطالباتهم وطموحاتهم.

وإذا نظرنا اليوم إلى حال النشطاء في العالم العربي - وعلى الرغم من وجود التعقيدات والمشكلات والانتهاكات التي يعانون منها - فإننا نستطيع أن نقرر بضمير مستريح أن:

الحركة العربية لحقوق الإنسان قد حققت الكثير والكثير مما كانت تطمح إليه، على المستويين الكمي والكيفي. فعلى المستوى الكمي، تعددت المنظمات المعنية بالدفاع عن

عندما تأسس البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان كشركة مدنية غير هادفة للربح (منظمة غير حكومية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان) في مطلع عام ١٩٩٧، كانت الأوضاع السياسية والحقوقية في العالم العربي غير ما هي عليه الآن، حيث كان عدد النشطاء في المنطقة العربية لا يتجاوز (٦٠٠) ناشط حقوقي، وكان الدفاع عن حقوق الإنسان محاصراً بعدد من المشكلات السياسية والقانونية. فعلى سبيل المثال، لم يكن قانون الجمعيات الأهلية المصري رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ يسمح للجمعيات الأهلية بالعمل في هذا المجال، ولهذا السبب لجأ المناضلون والمدافعون في مصر إلى شكل الشركات المدنية غير الهادفة للربح المنشأة استناداً للقانون المدني، وذلك هرباً من تحكيمات هذا القانون الذي أطلق عليه قانون ٣٧، والذي من خلاله فرضت الدولة تحكمها ووصايتها الصارمة على مقدرات العمل الأهلي في مصر.

كما أن المنظمات غير الحكومية في ذلك الوقت لم تكن قد نجحت بعد في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المنطقة، مما كان يثير كثيراً من الجدل حول الخلفيات السياسية لنشطاء حقوق الإنسان، أو اتباعها للغرب وتنفيذ أجندته، فضلاً عن الاعتقالات الكثيرة التي طالت النشطاء في تلك الفترة سواء كان

حقوق الإنسان في العالم العربي وانتشرت انتشاراً كبيراً، وازداد عدد النشطاء والمعنيين والمهتمين بالدفاع عن حقوق الإنسان. وعلى المستوى الكيفي، نجحت الحركة العربية في تحقيق كثير من المنجزات، فمقررات حقوق الإنسان أصبحت تدرس في الجامعات والمدارس، وأصبح الخطاب الرسمي للدول العربية يتضمن مصطلحات مثل حقوق الإنسان والمجتمع المدني؛ وسمحت القوانين العربية بإنشاء منظمات حقوقية، ولم تعد أجهزة الأمن تتدخل بالشكل اليومي في أنشطتها إلا من وراء ستار.

وفي المجمل العام، نجح البرنامج العربي في تحقيق جزء كبير من طموحاته وأهدافه في سياق الحركة العربية لحقوق الإنسان وبالتعاون والشاركة معها.

تقولون أن من ضمن الأهداف التي يطمح البرنامج الى تحقيقها: إبتداع آليات حماية جديدة لنشطاء حقوق الإنسان في العالم العربي، وتدعيم الإتصال الدائم بين نشطاء حقوق الإنسان، وكذلك خلق منبر مستقل لهم للتعبير عن احتياجاتهم ومشكلاتهم. الى أي حد وفقتم في هذا المنحى؟

لا شك أن أهداف البرنامج العربي وضعت في ظرف تاريخي وسياسي معين، ومن ثم فقد أثرت تلك الظروف والأوضاع التاريخية والسياسية والحقوقية في رؤيتنا وأهدافنا أثناء تأسيس البرنامج، وقد نجحنا في ظل ذلك في تحقيق الكثير مما كنا نطمح إليه؛ فقد ناقشنا قضايا المرأة الناشطة بالمغرب عام ١٩٩٩ على المستوى العربي، وخرجنا بالنشطاء ومنظماتهم من المنطقة العربية إلى

النشطاء الذين يعملون بالمنفى في باريس عام ٢٠٠١، وأصدرنا التقارير والتوصيات، ونظمنا الحملات الإعلامية والقانونية، مما قد يجعلنا نزع أننا كنا وراء عودة منفيين لممارسة أنشطتهم في بلدانهم.

كما أننا وعبر مجلة النشطاء والتي صدر منها ٣٢ عدداً حتى الآن، وفرنا لجميع النشطاء على تنوعهم، منبراً مستقلاً لمناقشة جميع القضايا وطرح المشكلات التي تواجههم والتعبير عن آرائهم بحرية، حتى صار لكل منهم تقريبا منبر مستقل خاص به لمناقشة تلك الأوضاع والمشكلات، الى جانب المنبر الأم المتمثل في البرنامج العربي والذي يفتح أبوابه للجميع.

ويمثل الاتصال والتواصل الدائم بالنشطاء آلية مستمرة وهدفا لا يحيد البرنامج عنه منذ تأسيسه حتى الآن، وذلك من خلال استغلال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة بجانب شبكة ضخمة من المنسقين والمراسلين والتي تغطي المنطقة العربية بكاملها.

تحتاج العديد من التشريعات الوطنية للدول العربية الى مواءمتها مع المواثيق والاتفاقيات الدولية، خاصة تلك التشريعات التي تعيق نشاط المدافعين عن حقوق الإنسان، ما هو دور البرنامج في حث الحكومات العربية لتحقيق ذلك؟

لاشك أن التشريعات العربية تحتاج في مجملها إلى تعديل وتغيير لتتواءم مع الشرعة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحياته الأساسية وخاصة قوانين: الجمعيات الأهلية والصحافة والإعلام، والمطبوعات، وأمن الدولة، والأحكام العرفية، وقوانين العقوبات والأحزاب السياسية.

ونظرا لأهمية هذا الباب، فقد اهتم البرنامج العربي به اهتماما كبيرا منذ بداياته، حيث خصص سلسلة تقارير البلدان لمناقشة هذا الموضوع، وصدر من هذه السلسلة سبعة تقارير تناولت التشريعات في كل من: مصر وتونس والسودان والبحرين واليمن، اضافة الى بحث: الحواجز الحديدية - الجزء الأول، والذي ناقش باستفاضة القوانين والتشريعات العربية التي تقيد الحقوق المدنية والسياسية في العالم العربي، والحواجز الحديدية - الجزء الثاني (تحت الطبع) والذي يتناول القوانين والتشريعات التي تحد أو تنتقص من حزمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم العربي. فضلا عن أن البيان العاجل والذي

يستخدمه البرنامج كآلية فاعلة وسريعة دائما ما يسلط الضوء على أحد البنود القانونية التي تحتاج إلى تغيير أو تعديل في الدول العربية. كما خصص البرنامج العربي مشروعا كاملا لمدة سنتين عنوانه: (معاً لإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية) في مصر، والذي كان من نتائجه إلغاء بعض الأوامر العسكرية، والغاء قانون محاكم أمن الدولة الدائمة المنشأة وفقا للقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠.

معظم التقارير التي تصدر من منظمات حقوق الإنسان الدولية تنتقد أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية، هل هناك خطة عمل من قبل البرنامج بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان العربية من جهة والحكومات العربية من جهة أخرى للارتقاء بوضعية حقوق الإنسان؟

نحن لسنا مع فكرة أن التقارير تنتقد وضعية حقوق الإنسان، ولكن التقارير تصف واقع حقوق الإنسان، ومن ثم تبدو أنها تنتقد الحكومات. وتكمن المشكلة الحقيقية في السلطات الواسعة الممنوحة لرجال الأمن والأجهزة الأمنية في العالم العربي، ومن ثم فجميع منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي تعمل بهدف واحد هو الارتقاء بوضعية حقوق الإنسان، ولذلك نجد أن معظم التقارير الحقوقية دائما ما تختتم بالتوصيات والنتائج والتي تكون موجهة للحكومات بشأن الارتقاء بوضعية حقوق الإنسان في هذا القطر أو ذلك.

والبرنامج العربي يتعاون مع المنظمات، وأحيانا بعض الوزارات في عدد من المشروعات الحقوقية. فمثلا نظمنا مشروعاً للتدريب على معايير المحاكمات العادلة في مصر والبحرين والمغرب، وفي هذا المشروع قامت وزارة العدل البحرينية بافتتاحه والقاء كلمة الافتتاح فيه، إذ لا مانع لدينا من التعاون مع الحكومات العربية مادام هذا التعاون في سبيل اقرار حقوق الإنسان وتحسين وضعيتها. ولدى البرنامج العربي مشروع طموح منذ العام ٢٠٠٥ بشأن: «نحو أدوار أكثر فاعلية للنشطاء في القضايا المجتمعية»، ومن خلال هذا المشروع يعمل البرنامج العربي على قضية التعليم في مصر لتحسين جودة المنتج التعليمي، ورفع دور منظمات المجتمع المدني في الشراكة في إدارة العملية التعليمية (٢٠٠٩-٢٠١١). كما عمل البرنامج العربي على مكافحة الفساد في مصر وتأكيد دور المنظمات الحقوقية في هذا الشأن (٢٠٠٨-٢٠١٠). ويعمل البرنامج

العربي كذلك على مشروع دعم اللامركزية في المجالس المحلية الشعبية "البلديات".

الخطة الاستراتيجية موجودة، ولكن العمل فيها يتم على خطوات ومراحل لامكانية تقييمها من ناحية، وتعديل مساراتها من ناحية أخرى.

تواجه منظمات حقوق الإنسان العربية العديد من الصعاب والمعوقات التي تعيقها عن أداء رسالتها، هل يمكنكم سرد ما واجهكم من صعاب ومعوقات وكان لها تأثير على أداكم؟

الحقيقة ربما كان هذا السؤال من الصعوبة بمكان الإجابة عنه، بيد أننا لم نتعرض لكثير من المشاكل والمعوقات التي تبعدنا عن تحقيق أهدافنا، ولكن هذا لا يعني أن الحياة ودية ولا وجود للممشكلات التي تعترض سير العمل والنشاط، ويمكننا تلخيص العقبات فيما يلي:

- مشكلات تمويلية: لأن التمويل المحلي لأنشطة حقوق الإنسان يكاد يكون معدوما في المنطقة العربية، فالغالبية العظمى من منظمات حقوق الإنسان العربية تستند إلى الدعم الأجنبي لتمويل المشروعات الحقوقية والتنموية، ولذلك نجد أنه يأتي الوقت أحيانا والذي تقل فيه المشروعات الممولة مما قد يؤثر على المسيرة والرسالة وتحقيق الأهداف.

إلا أننا في البرنامج العربي - حتى وإن توفرت مثل هذه الظروف - فإننا نحافظ على استمراريتنا من خلال آليات: النشاط والتي نصرها، سواء وجد تمويل لها أو لم يوجد، وآلية البيان العاجل، وآلية التقارير القطرية المعنية بحالة حقوق الإنسان.

- مشكلات قانونية تتعلق بالتمويل: كثيراً ما يتأخر الرد الحكومي على طلب قبول التمويل من إحدى الجهات، فوفقاً للقانون المصري والذي سجل البرنامج قانوناً بمقتضاه، تنص المادة السابعة عشر على أنه: (لجمعية الحق في تلقي التبرعات، ويجوز لها جمع التبرعات من الأشخاص الطبيعيين ومن الأشخاص الاعتبارية بموافقة الجهة الإدارية على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون. وفي جميع الأحوال لا يجوز لأية جمعية أن تحصل على أموال من الخارج سواء من شخص مصري أو شخص أجنبي أو جهة أجنبية أو من يمثلها في الداخل، ولا أن ترسل شيئاً مما ذكر إلى أشخاص أو منظمات في الخارج إلا بإذن من وزير الشؤون الاجتماعية. وذلك كله فيما عدا الكتب والنشرات والمجلات العلمية والفنية).

ومن ثم فقد نتقدم بالطلب إلى وزير الشؤون الاجتماعية ويتأخر الرد بالرغم من القبول أكثر من ستة أشهر، بما يهدد بتوقف الأنشطة. وقد عانى البرنامج العربي من هذا التأخير في عدد من المشروعات التي نفذها في العامين الأخيرين.

- مشكلات تتعلق بالأنشطة: أحياناً ما تكون للحكومات بعض الحسابات السياسية المتعلقة بأحد الأنشطة الحقوقية فتقوم بمنعها عن طريق إجبار الفنادق أو الأندية التي ينظم العمل في قاعاتها على إلغاء الحجز، وهو الأمر الذي حدث مع البرنامج العربي في مشروع: "معا من أجل إنقاذ دارفور"، عندما ألغت الحكومة المصرية فاعلية التضامن مع دارفور في الربع الأول من العام الجاري بسبب الانتخابات في السودان، وحجتها في

ذلك كانت: عدم توتير العلاقة مع الحكومة السودانية.

لقد ظهرت عشرات من المنظمات الحقوقية في كل البلدان العربية. لم يعد البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان وحيداً في الساحة الإقليمية. ترى ما هو الدور الذي تلعبونه وترونه يميزكم عن المنظمات الإقليمية والعربية والدولية الأخرى؟

إنه لمن الجيد أن تظهر العشرات من المنظمات الحقوقية في العالم العربي، ونتمنى أن تظهر المئات منها في كل قطر عربي؛ لأن ذلك من شأنه تحسين وضعية حقوق الإنسان في العالم العربي، وتوسعة قاعدة البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان والذي يهدف

إلى التواصل مع المدافعين والدفاع عنهم. ولكن المتابع لحالة حقوق الإنسان في العالم العربي والمنظمات الجديدة التي أنشئت في السنوات العشر الأخيرة يجد أنه ليس من بينها منظمات تعنى بالدفاع عن نشطاء حقوق الإنسان؛ فجميعها تعمل في مجالات حقوق الإنسان بشكل عام أو تخصص في الدفاع عن فئة معينة أو حق معين أو طائفة من الحقوق سواء المدنية والسياسية من جهة أو الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. أما أن تخصص إحداها في الدفاع عن المدافعين، فهذا لم يحدث، ومن ثم فما زال البرنامج العربي على المستوى الإقليمي هو المؤسسة العربية الوحيدة التي تعمل بشكل متخصص على الدفاع عن نشطاء حقوق الإنسان في العالم العربي.

في ضوء الأحداث الأخيرة

هل تتراجع حقوق الإنسان في البحرين؟

بدا وكأن المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية قد فوجئت بما جرى في البحرين مؤخراً، من اعتقالات بحق أفراد اتهموا بالتحريض على العنف والإرهاب. ولربما كانت المفاجأة تتعلق بطبيعة أداء قوى الأمن في الأيام الأولى للإحتجاج، والتصريحات العامة حول ما جرى. بيد أن الإحتجاج كان بالنسبة لمتابعين آخرين متوقعاً منذ زمن، على اعتبار أن ما جرى كان حصيلة نشاط سياسي أخذ طابع العنف في الشارع وتوسع، وكان لا بد أن يأتي يوم وتتخذ فيه إجراءات أمنية صارمة تضع له حداً.

تطور الأحداث في البحرين استقطب اهتمام المنظمات الحقوقية الدولية فأصدرت بيانات، مثل العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش، ولجنة المحامين البريطانية، ولجنة حماية الصحفيين الدولية، والفيديارية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. الإثارات التي وردت في بيانات

المنظمات الحقوقية هذه تكاد تكون متشابهة من جهة المضامين والأهداف؛ حتى وإن كان خطاب بعضها اتسم بالشدّة والقسوة وعدم الدقة أحياناً، كما فعلت منظمة العفو الدولية التي ذكرت في بيانها الصحفي (٢٠١٠/٨/١٨) بأن الاعتقالات الأخيرة هي آخر دليل على حملة التنكيل المتزايدة بحق المعارضة ونشطاء المجتمع المدني).

وقد فتحت ردود أفعال المنظمات الحقوقية جملة من التساؤلات والملاحظات نجملها في التالي:

أولاً: الإطار القانوني للإحتجاج

منذ الأيام الأولى للإحتجاج، تصاعد الحديث عن تجاوز حكومي للقانون المحلي في تعاطيه مع المحتجزين. ما يمكن اعتباره ثغرة قانونية في الأداء الحكومي والتي حدثت في الأيام الأولى للاعتقالات، تم وضعها الآن في إطارها، فالمنظمات الدولية في بياناتها كأمنستي

وهيومان رايتس ووتش كانت تشير الى ضرورة الإفراج عن المعتقلين خلال ٤٨ ساعة من اعتقالهم، أو تقديمهم الى المدعي العام، وذلك اعتماداً على قانون العقوبات البحريني.

إن أحداً لم يتوقع على وجه الدقة بأن الإجراءات الأمنية الأخيرة إنما كانت مستندة الى قانون (حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية) والذي أقره البرلمان عام ٢٠٠٦، وهو القانون الذي نال نقداً واعتراضاً من المنظمات الحقوقية في الداخل والخارج. بناء على هذا القانون، فإنه يحق للأجهزة الأمنية اعتقال الأفراد لمدة ١٥ يوماً، كحد أقصى - قبل أن تحوّلهم على النيابة أو تطلق سراحهم. وعليه فإن عدم إتصال المعتقل بمحام أو بأهله، قد جاء بغطاء من ذلك القانون.

السلطات الأمنية لم تبين في الأيام الأولى وفق أية قانون تعتمد في إجراءاتها، ما سبب لبساً، فهيوومان رايتس ووتش تحدثت عن أن السلطات لم تشر أو تستشهد بقانون مكافحة الإرهاب فيما يتعلق بالإحتجاجات الأخيرة. ولكن وبعد تأخير

وفي ٢١/٨/٢٠١٠، أعلن مصدر أمني بأن الإعتقالات جاءت اعتماداً على قانون مكافحة الإرهاب. ولأن عبدالجليل السنكيس كان أول المحتجزين، فإنه وفي خلال المدة المتاحة وبالتحديد في يوم ٢٦/٨/٢٠١٠ جرى تحويله على النيابة العامة، وسمح له بقاء محاميه، وتمت معرفة مكان اعتقاله في النهاية، وهي القضية التي أثبتت في بيانات حقوقية كبيان أمنستي مثلاً (٢٠١٠/٨/١٨) والذي دعا الى الكشف عن مكان وجود المحتجزين.

ثانياً: العلاقة بين الهنظات

الحقوقية والسلطات في البحرين

المنظمات الحقوقية الدولية ومن خلال بياناتها بشأن الأحداث الأخيرة أظهرت قلقاً على مستقبل حقوق الإنسان في البحرين؛ وهي قد عبرت عن هذا القلق بشأن توفير الضمانات القانونية للمحتجزين. وبالرغم من أن السلطات البحرينية أعلنت مرارا بأنها سوف تلتزم بالقانون ولن تحيد عنه، وأنها ستضمن المحاكمات العادلة.. إلا أن تلك التصريحات لم يظهر لها أثر إيجابي واضح في ردود الفعل الحقوقية الخارجية، ما أشعر المسؤولين البحرينيين بأن تلك المنظمات لا تقبل بالمعلومات التي توفرها السلطات، وأنها لا تسعى - أي المنظمات - بذاتها للبحث عن مصادر معلومات متنوعة، ما يجعل رؤيتها النهائية تجاه الأحداث غير دقيقة وغير متوازنة، بل تعتبرها الحكومة منحازة ومبالغ فيها. ويخشى أن ينعكس هذا الشعور الحكومي المتزايد بخيبة الأمل، على العلاقة مع المنظمات الحقوقية الدولية؛ فإذا ما تساوت نتائج إنفتاح السلطات البحرينية على الخارج الحقوقي، مع نتائج الإنغلاق والصمت وممارسة الإهمال تجاه المنظمات الحقوقية الدولية، فلربما وجد من يدفع باتجاه تقليص العلاقة والتعاون مع تلك المنظمات وتجاهل ما تنشره عن البحرين. بالنسبة لوجهة نظر الحكومة

ومراقبين للوضع الحقوقي الداخلي، فإن المنظمات الحقوقية الدولية لم تفهم حتى الآن طبيعة التغيير السياسي الذي حدث في البحرين وتفصيله ومساحة الحرية المتوفرة؛ كما أنها لم تفهم طبيعة عمل المعارضين العنيفين والضرر الذي يلحقه بالبلاد، وهو أمرٌ لا علاقة له بحرية التعبير ولا بممارسة العمل السياسي السلمي حتى مع القبول بخشونته اللفظية.

ثالثاً: مستقبل حقوق الإنسان

هناك أسئلة أخرى مرتبطة بما سبق وهي: هل سيتراجع وضع حقوق الإنسان في البحرين، خاصة إذا ما تمّ تقليص وإضعاف العلاقة مع المنظمات الحقوقية الدولية؟ وهل يفهم مما جرى حتى الآن، أن الحكومة أقلّ إصراراً على الإلتزام بالمعايير الحقوقية الدولية وبال دستور والقانون المحلي؟ وهل الحملة الأمنية القائمة ستتواصل الى وقت بعيد بما يعني أن الوضع الحقوقي العام لن يتطور في أفضل الأحوال، وقد يتراجع في أسوأها؟

هذه أسئلة مشروعة ومقلقة، وهي ليست أسئلة افتراضية محضة، فقد سمعنا بعضاً منها من مسؤولين حقوقيين بارزين خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة، من الذين راقبوا المشهد البحريني بقليل أو كثير من القلق.

ما نريد التأكيد عليه هو التالي: ليس من صالح وضع حقوق الإنسان في البحرين أن تسوء العلاقة بين البحرين كدولة وبين المنظمات الحقوقية الدولية؛ وكذا بين المجتمع المدني البحريني والدولي. لا نعتقد أن وضع حقوق الإنسان في البحرين سيتراجع، بمعنى أن تتحول البحرين الى دولة بوليسية، أو تتراجع عما أنجزته على

الصعيدين الحقوقي والسياسي. ولا نظن أن استقرار البحرين كدولة ومجتمع أمرٌ ممكن إذا ما تمّ التراجع عما أنجز.

أيضاً، ورغم خيبة الأمل الحكومية من جهة عدم تقدير المنظمات الحقوقية الدولية لما أنجزته، فإننا لا نعتقد بأن هناك نية الانقلاب على الوضع الحقوقي، الذي يعني - لو حدث - تراجعاً عن الإصلاحات التي بدأت قبل نحو عقد من الزمن. ليس هذا في مصلحة الحكومة ولا الشعب ولا اللاعبين السياسيين الآخرين. قد لا تكون الحماسة مثلاً كانت عليه بداية انطلاق المشروع الإصلاحية لأسباب نعلمها، وبينها العنف المتواصل، والثقة المحدودة بين اللاعبين السياسيين، وبين الحكومة والمنظمات الحقوقية الدولية وربما المحلية أيضاً. إن أداء الفرقاء السياسيين والحقوقيين



الناضح سيلعب دوراً أساسياً في تحديد مساحة التطور السياسي والحقوقي في البحرين في المرحلة القادمة. بقي أن نقول بأن الإحتمال الأقوى يفيد بأن الحكومة وفي ظل المعطيات الراهنة، فإنها لن تتسامح - فيما يبدو - مع دعاة العنف والمشاركين فيه، ولكنها في نفس الوقت - وعلى الأرجح أيضاً - لن تبادر الى الإنتقاص من مساحة الحريات المتوفرة، سياسياً ومدنياً. لكن كل ما يطالب به الحقوقيون في الداخل البحريني وخارجه، يرتكز على نقطة واحدة: المزيد من الإلتزام بمعايير حقوق الإنسان في مواجهة العنف والشغب.

مرصد البحرين يدين الإعتداء على الصحفي همد أبو زيتون

دان مرصد البحرين لحقوق الإنسان في بيان له في ٢٦/٨/٢٠١٠، ما أسماه بالإعتداء العنفي الأثم الذي تعرض له الأستاذ مهند أبو زيتون، مدير تحرير صحيفة الوطن البحرينية في ٢٥/٨/٢٠١٠ في العاصمة المنامة، حيث قام ملثمان بالإعتداء العنفي عليه وجرحاه في كتفه بألة حادة، كما عمدا الى حرق سيارته بإلقاء قنبلة حارقة (المولوتوف) عليها، وقد تم نقل الأستاذ ابو زيتون الى المستشفى للعلاج. وأعلن المرصد تضامنه الكامل مع أبو زيتون، مشدداً على حقه في الأمن والسلامة الجسدية. وأكد المرصد على تظافر الجهود لحماية الحريات الصحافية والصحافيين من أية اعتداءات تنال في النهاية من حرية التعبير والرأي التي كفلها المشروع الإصلاحي، كما كفلها ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين. أيضاً، دعا المرصد مجدداً للعمل الجاد والهادف بالتعاون مع الصحافة البحرينية من أجل تعزيز دولة المؤسسات والقانون وصيانة حرية الرأي والتعبير من أن تنال منها أعمال العنف والإعتداءات على المدنيين وخاصة أصحاب الكلمة والرأي الذين يمثلون خط الدفاع الأول عن الحريات العامة.

ويعتقد على نطاق واسع، بأن هذا الإعتداء على مدير تحرير صحيفة الوطن، والذي يعد الأول من نوعه، يعود الى أن الوطن كانت الأشد لهجة بين الصحف في مواجهة تيارات الشغب والعنف. ولفت المرصد الى تسلسل وتسارع أحداث العنف مؤخراً بعد إعلان الحكومة القبض على عشرات الأشخاص قالت أنهم محرضون ومشاركون في أعمال شغب وعنف استمرت لفترة طويلة.

ودعا مرصد البحرين لحقوق الإنسان الجميع للاحتكام لصوت العقل، ومقارعة الحجة بالحجة، والكلمة بالكلمة، والرأي بالرأي، بعيداً عن أساليب ووسائل العنف التي تعمل على تقويض حقوق الإنسان في البحرين، محذراً من خطورة اتساع دائرة العنف، وداعياً الى استراتيجية وطنية لمكافحة، وافتتاح النظر إلى ضرورة تفويت الفرصة على كل من يشوش على الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في ٢٣ أكتوبر القادم، وعدم السماح لهم بتقويض هذا الاستحقاق الوطني الهام لأنه واحد من الحقوق السياسية الهامة التي كفلتها المواثيق الدولية والدستور والقانون الوطني، ولأن الانتخابات هي الوسيلة المثلى لتطوير المجتمعات واستقرارها.

.. كها يدين العنف ويدعو لاحترام حقوق الإنسان

دان مرصد البحرين لحقوق الإنسان أحداث العنف غير المبررة التي وقعت في ١٥/٨/٢٠١٠ والتي شملت إشعال الحرائق والإعتداء على الممتلكات العامة وسد الطرقات بالإطارات المحترقة، ورمي المولوتوف على رجال الأمن، وتهديد حياة المدنيين. وفي ذات الوقت فإن المرصد يدعو الحكومة لاحترام حقوق الإنسان، والالتزام بالدستور وبكافة المواثيق الدولية التي تعهدت بتنفيذها، خاصة ما يتعلق منها بجانب ضمان حرية التعبير، وعدم الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وتأكيد ضمانات المحاكمة العادلة في كافة المراحل، منذ مرحلة القبض وحتى المراحل الاستئنافية.

وكما هو معروف فإن أعمال العنف والتخريب هذه لاتزال مستمرة منذ عدة أشهر وفي عدة مناطق بمحافظات البحرين.. ويرجح أن يكون تواصلها سبباً في إلقاء القبض على سبعة أشخاص بزعم تحريضهم على العنف، وتشجيع مجموعات من الشباب وصغار السن على اللجوء الى التخريب. وتقول السلطات الأمنية أن المقبوض عليهم ينتمون لشبكة تنظيمية تستهدف المس بالأمن الوطني وأن من شأنها الإضرار باستقرار البلاد. وقال حسن موسى الشفيعي، رئيس المرصد: "إن العنف والحرية لا يلتقيان. ومن الغرابة بمكان لجوء البعض للعنف في ظل مناخ الحريات المتاحة في البحرين في الوقت الراهن. كما أن العنف لا يخدم مسار التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والاستحقاقات الانتخابية في أكتوبر القادم"، ومضى للقول: "على الجميع الاحتكام لمعايير الحق في الاختلاف والحق في التعبير بوسائل سلمية. ومن لا يرضى بذلك فإنه يضع مسار حقوق الإنسان في موقف صعب ويعمل على تقويض ما تحقق منها ويقف حجر عثرة أمام تقدم المسيرة الحقوقية والديمقراطية".

وحث المرصد الجميع على الهدوء وإيجاد حلول عملية تساعد على التعبير السلمي عن الآراء المختلف حولها وعدم تحويلها لأداة للعنف، محذراً من اتساع دائرة العنف والعنف المضاد في هذا الوقت الحرج الذي تقترب فيه البحرين من إجراء انتخابات بلدية وتشريعية؛ داعياً الجهات الأمنية إلى عدم تجيير الأحداث، مهما كان حجمها، للإنتقاص من حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد دعا المرصد الجهات الأمنية إلى توجيه اتهامات إلى المقبوض عليهم وتحويلهم للقضاء لاجراء محاكمات عادلة أو إطلاق سراحهم فوراً.